في الاجتماع الاستثنائي للمجلس الأعلى للجامعات برئاسة د. مجور:

إحالة مشروع القرار الجمهوري الخاص بإنشاء جامعة وادي حضرموت للهندسة إلى مجلس الوزراء للمناقشة

الإشادة بأعضاء هيئة التدريس في الجامعات الحكومية الذين التزموا برفع الإضراب

صنعاء / سبأ:

أقر المجلس الأعلى للجامعات في اجتماعه الاستثنائي أمس برئاسة رئيس مجلس الـوزراء الدكتور علي محمد مجور إحالة مشروع القرار الجمهوري الخاص بإنشاء جامعة وادي حضرموت للهندسة إلى مجلس الـوزراء للمناقشة في اجتماعه القادم واستكمال الإجـراءات القانونية الخاصة بإصدار القرار.

ويأتي إنشاء الجامعة ترجمة لتوجيه فخامة الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية واستجابة عملية لمتطلبات العصر والتحديات الحضارية التي تفرضها التطورات العلمية والإنجازات المتسارعة، حيث ستكون الجامعة قاطرة لتحولات ثقافية واجتماعية واقتصادية في الوادي والصحراء فضلا عن دورها في الدفع بعملية إعادة بناء وتشكيل المجتمعات المحلية على أساس معرفي يؤدي فيه التعليم وبالذات التعليم العالي الدور الأساسي.

■ المجلس الأعلى للجامعات في اجتماعه أمس

وتهدف الجامعة الى المساهمة في إعداد وتأهيل الكوادر البشرية المتخصصة في المجالات ذات العلاقة بالتنمية في منطقة الجامعة بشكل خاص والوطن بشكل عام وخاصة النفط والمعادن والغاز والطاقة المتجددة والثروات والتقنيات الزراعية والرعاية الصحية وإدارة الأعمال وتكنولوجيا المعلومات وغيرها من التخصصات وتمكين هذه الكوادر من تسخير منافع العلوم التكنولوجية لخدمة التنمية وتلبية لاحتياجات سوق العمل المحلية والإقليمية وذلك من خلال برامج تعليمية جديدة لتلبية هذه الاحتياجات فضلاً عن تشجيع ثقافة التعليم في المجتمع المحلي وإظهار أهمية التعليم النظامي وتنشيط الواقع الثقافي والفكري للمجتمع وإبعاده عن التأثيرات الثقافية والفكرية السلبية.. إضافة الى إفساح المجال إمام رفع معدلات التحاق مخرجات الثانوية وخصوصا الفتيات بالتعليم الجامعي بأعضائه مع النسبة الحالية وذلك في فريق التشجيع وتيسير الفرص بالتعاون مع المجتمع المحلي الى غير ذلك من الأهداف التي تعزز من دور العملية التعليمية الجامعية ودورها في خدمة التنمية ومتطلبات سوق العمل.

وأحال المجلس الدراسة الخاصة بكلية العلوم الإدارية بجامعة البيضاء الى وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ورئاسة الجامعة للمراجعة والتركيز إلى دراسة الجدوى لتحديد مدى الاحتياجات الحقيقية لإنشاء الكلية وكذا الأقسام التي ينبغي ان تبدأ من خلالها الكلية عملها وذلك بالاستناد إلى متطلبات التنمية وسوق العمل بصورة رئيسية.

ووقف المجلس في اجتماعه الاستثنائي أمام مستوى تنفيذ المصفوفة الخاصة بمطالب أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الحكومية المقرة في جلسة المجلس الأعلى بتاريخ 11 ابريل الجاري حيث أشار التقرير المقدم من وزير التعليم العالي والبحث العلمي إلى بدء تنفيذ القرارات وفق مصفوفة زمنية محددة بما في ذلك إصدار أوامر تنفيذية لتلك القرارات لكل الجهات المعنية وذات العلاقة لتنفيذ ما أقره المجلس كل فيما يخصه.

وأشاد المجلس في ضوء مناقشته للتقرير بأعضاء هيئة التدريس الذين التزموا برفع الإضراب وذلك إثر القرارات التي أتخذها المجلس في اجتماعه السابق بشأن المطالب.. ولفت إلى أن هذا الالتزام يعد استشعارا منهم بمسئوليتهم تجاه أبنائهم الطلاب والمجتمع.

ودعا المجلس الأعلى الآخرين من أعضاء هيئة التدريس إلى تغليب مصلحة الطلاب على المصالح الأخرى والقيام بواجباتهم التدريسية ولاسيما بعد الاستجابة لكافة المطالب من قبل الحكومة على أن يقدم رؤساء الجامعات تقريراً لمجلس الوزراء عن مستوى التزام أعضاء هيئة التدريس والقيام بواجباتهم تجاه التعليم وأكد المجلس أنه وفي حالة عدم الالتزام يتم اتخاذ وتطبيق الإجراءات القانونية اللازمة بحق الممتنعين عن أداء عملهم.

وشدد المجلس أن على نواب رؤساء الجامعات وعمداء الكليات ونوابهم ورؤساء الأقسام متابعة أعضاء هيئة التدريس للقيام بواجباتهم وفي حال تقصير اي منهم في عملية المتابعة يتم اتخاذ إجراءات بترشيح بدلاء عن المقصرين لشغل تلك المناصب وفقا للمعايير والضوابط التي يحددها القانون واللائحة التنفيذية.

ووجه المجلس وزير التعليم العالي والبحث العلمي برفع تقرير أسبوعي الى مجلس الـوزراء عن مستوى التنفيذ للمصفوفة الزمنية الخاصة بالمطالب وذلك بناء على التقارير المقدمة من رؤساء الجامعات بهذا الشأن وذلك للاطلاع من قبل مجلس الوزراء والدفع بعملية تنفيذها أولا فأول.

وأقر المجلس الأعلى تشكيل لجنة وزارية من كل من وزراء الخدمة المدنية والتأمينات والتعليم العالي والبحث العلمي والمالية وذلك لإعداد المعالجات الخاصة بالوظائف النوعية في الجامعات الحكومية والرفع بها للمناقشة والإقرار.

وكان المجلس الأعلى قد اطلع على محضر اجتماعه السابق وأقره.

إقرار تشكيل لجنة وزارية لإعداد المعالجات الخاصة بالوظائف النوعية في الجامعات الحكومية

في حفل تخرج دفعة من أفراد تعزيز الأجهزة الأمنية .. وزير الداخلية:

الأجهزة الأمنية على استعداد لضبط الجرائم والمجرمين

65 ألف متهم بقضايا مختلفة بينهم 128 متهماً بالاختطاف تم ضبطهم العام الماضي

■ مطهر المصري اثناء حضوره حفل تخرج الدفعة الثالثة من افراد تعزيز الأجهزة الأمنية

■ من الاستعرض العسكري

الخريجون قادرون على تعزيز العمل الأمني في مختلف المناطق

صنعاء / سبأ:

أكد وزير الداخلية اللواء الركن مطهر رشاد المصري أن الأجهزة الأمنية على استعداد تام وفي كامل الجاهزية لضبط الجرائم والمجرمين وكل من تسول له نفسه المساس بأمن واستقرار اليمن.

وأوضح خلال حضوره أمس ومعه وكيل وزارة الداخلية للشؤون المالية والإدارية اللواء الدكتور رياض عبدالحبيب القرشي حفل تخرج الدفعة الثالثة من أفراد تعزيز الأجهزة الأمنية الذين سيتم توزيعهم على المحافظات والبالغ عددهم 1125 متدرباً, أن الأجهزة الأمنية ضبطت خلال العام الماضي أكثر من 65 ألف متهم بقضايا مختلفة, بينهم 128 متهماً من المتورطين بقضايا اختطافات.

ونقل تهانئ وتبريكات فخامة المشير علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية القائد الأعلى للقوات المسلحة للخريجين.. موضحاً أن هذه الدفعة تمثل رافداً جديداً لأجهزة وزارة الداخلية وستعمل على تعزيز الأمن والاستقرار في المحافظات جنباً إلى جنب مع أخوانهم في مختلف الأجهزة الأمنية هناك.

وأشار إلى أن هذه هي الدفعة الثالثة وسبقتها تجنيد دفعتين في كل من محافظتي أبين وحضرموت خلال الفترة من 2009-2010م وستتبعها عدد من الدفع ..مبيناً أن هذه الكوادر ستعمل على تجديد الدماء ورفد الأجهزة الأمنية بكافة التخصصات من خلال ما تم تدريبه للخريجين في مختلف المعارف والعلوم الأمنية والميدانية.

وحث الخريجين على عكس صورة مشرفة عن الأجهزة الأمنية ورجل الأمن لدى المواطنين عند وصولهم إلى المحافظات التي سيتم توزيعهم فيها وأن يعملوا بكل جد واجتهاد لحفظ الأمن والاستقرار وضبط المجرمين وكشف الجريمة قبل وقوعها.

وعبر عن ثقته الكاملة بقدرة الخريجين وكفاءتهم التي سيعملون من خلالها على تعزيز وتقوية العمل الأمني في مختلف مناطق اليمن..متمنياً لهم التوفيق والنجاح في أداء أعمالهم من خلال تطبيق ما تلقوه من تدريبات وعلوم ومعارف أمنية حديثة على أرض الواقع.

من جانبه أوضح مدير عام المنشآت وحراسة الشخصيات العميد علي شرهان أن هذه الدفعة تمثل ثمرة من ثمرات وزارة الداخلية ويأتي تخرجها تزامناً مع احتفالات بلادنا بالعيد الوطني الـ20 للجمهورية اليمنية 22 مايو المجيد.

وأشار إلى انه تم تدريب الخريجين على مدى 7 أشهر في مختلف العلوم الميدانية والعسكرية والعلمية وبما يكفل أن تؤدي عملها على أكمل وجه.. مثمناً جهود ومتابعة قيادة وزارة الداخلية لهذه الدفعة أولاً بأول ورفدها وتزويدها بكافة الاحتياجات.

فيما القى كلمة الخريجين الطالب أنور المطري قدم من خلالها الشكر والتقدير للقيادة السياسية ومعها قيادة وزارة الداخلية التي أولتهم كافة الرعاية والاهتمام, معاهدين الله والوطن والقيادة السياسة بأن يكونوا الجنود الأوفياء والحراس الأمناء لأمن وإستقرار الوطن, وسيعملون بكل جد وإخلاص لليمن ووحدته الغالية.

تخلل الحفل عرض عسكري عكس مستوى المهارات والقدرات الميدانية والبدنية التي تلقوها خلال فترة التحاقهم بالتدريب.

حضر الحفل العميد مدير عام الإمداد والتموين محمد راجح نجاد ومدير عام شؤون الأفراد و العميد علوي قرعة وعدد من المسؤولين.